دعوات لتبني خطط استثمارية مثيلة لتجربة إقليم كردستان

□ بغداد / متابعة المدى

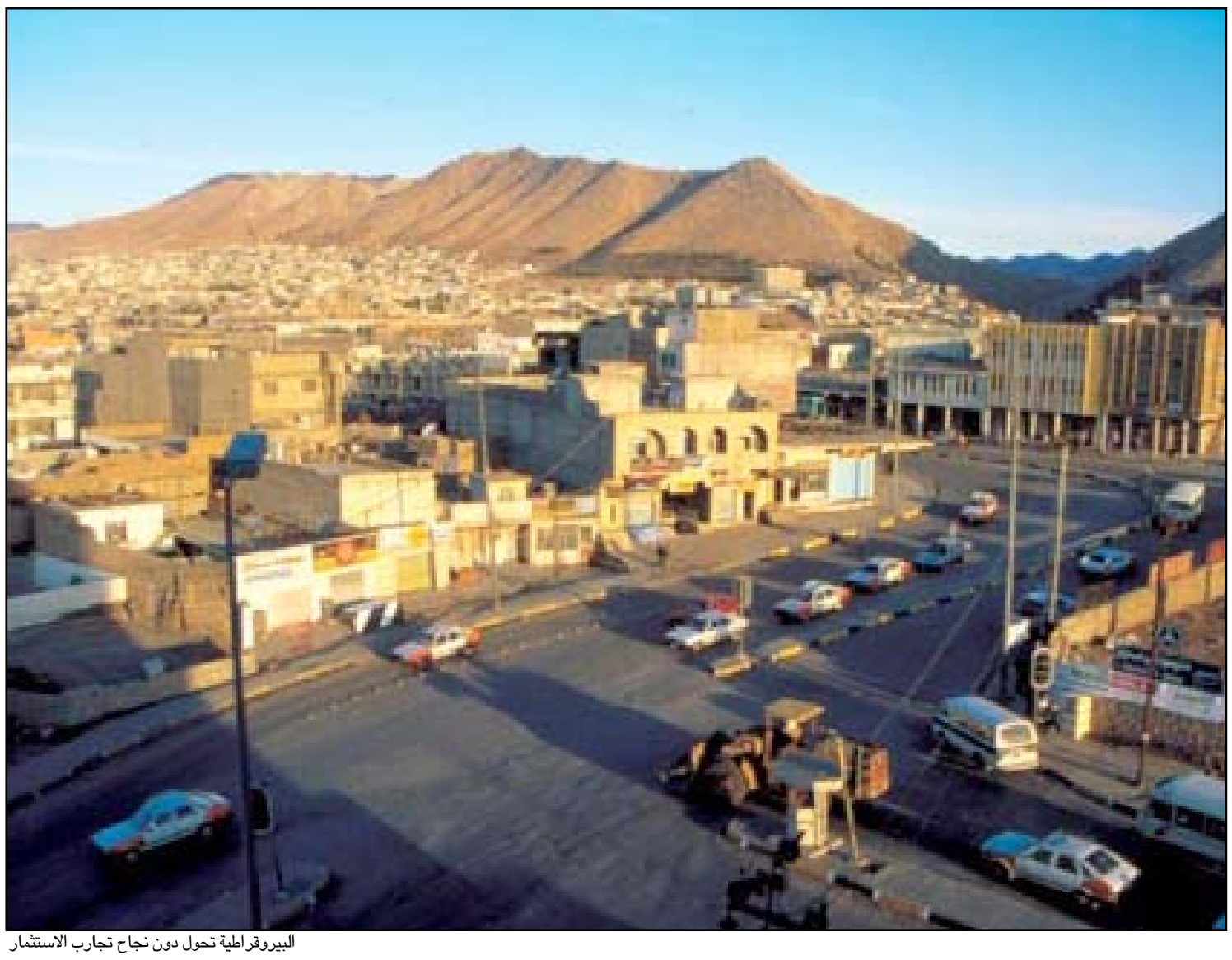
البيروقراطية تحول دون نجاح تجارب الاستثمار

قال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح ان الاستثمار بالعراق ضعيف بالمقارنة مع ما تحقق في اقليم كردستان بمجال الاعمار والخدمات والمشاريع المتنوعة

واضاف صالح لـ (اكانيوز) ان العمل المصرفي ما زال يواجه الصعاب وخاصة فيما يخص البيئة الاستثمارية في العراق على الرغم من ان المصارف على استعداد تام لموضوع الاقراض والتسليف لأصحاب المشاريع الاستثمارية فضلا عن استطاعة البنك المساهمة بشكل كبير في العملية الاستثمارية من خلال موجوداته من اوراقه المالية. مشيراً الى ان الاستثمار في العراق ما زال يحبو مقارنة بالاستثمار في اقليم كردستان، وتابع صالح : ان الحكومة الاتحادية لا تجيد عملية الاستثمار بسبب غياب الثقافة الاستثمارية وهذا بعكس ما هو متبع في اقليم كردستان لان قانون الاستثمار الاجنبي في الاقليم فيه حوافز للمستثمر والإدارة في الاقليم.

ودعا بغداد الى ان تكون أكثر مرونة بالتعامل مع ملف الاستثمار من خلال إجراءاتها الادارية والضريبية حيال المستثمر، والسعي بشتى الطرق لتقديم افضل التسهيلات للمستثمر الاجنبي ابتداء من تقليل الروتين القاسي مرورا ببقية التسهيلات.

وينظم الاستثمار في اقليم كردستان بموجب قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ الذي تشكلت بموجبه هيئة الاستثمار في اقليم كردستان والتي اتخذت خطوات مهمة لجذب المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال وعرضت مجموعة من الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقليم وهناك مشاريع نفذت بالفعل في الاقليم منها السكنية والفندقية وكذلك عدد من الجامعات الخاصة مثل الجامعة الأميركية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومجموعة اخرى من المشاريع الصناعية.

واستبعد صالح عودة الدينار الى وضعه الطبيعي، نتيجة زيادة الطلب على شراء الدولار مشيراً الى أن متوسط مبيعات البنك المركزي من العملة الصعبة بلغ (٢٠٠) مليون دولار وحجم الطلب على شرائه يقدر بنصف مليار دولار.

وقال صالح إن الطلب على شراء الدولار من مزاد البنك المركزي يزداد يومياً دون معرفة أسباب ذلك، فحجم الطلب على شراء الدولار يقدر بنصف مليار دولار ومتوسط مبيعات المركزي (٢٠٠) مليون دولار، ما سيجعل الدينار غير قادر على استعادة وضعه الطبيعي، إلا في حال سيطرة الحكومة على حجم الأموال الصعبة التي تخرج من البلاد.

وبين أن الحكومة تقوم بإدخال العملة الصعبة الى البلاد عن طريق مبيعات النفط فقط، بينما السوق هو من يقوم بإخراج تلك العملات الى الخارج، ما أدى الى عدم وجود توازن اقتصادي في البلد، بالإضافة الى البيئة العراقية غير الجاذبة للاستثمار ولدخول العملات الصعبة بسبب التقلبات السياسية والمشاكل الداخلية المستمرة.

ويشهد الدولار ارتفاعاً شديداً بسعره امام الدينار العراقي نتيجة لعوامل داخلية وخارجية حيث يبلغ سعر صرف الدولار (١٢٨٨) ديناراً بعدما كان مستقراً على سعر (١١٦٦) ديناراً.

ولفت صالح الى عدم وجود فلسفة اقتصادية واضحة في البلد إضافة الى عدم وجود سياسة اقتصادية تجعل الإيرادات المالية متنوعة للاقتصاد العراقي وليس من مورد أحادي فقط.

اقتصاديات

■ عباس الغالبي

الكهرباء .. محض أكذوبة !

في الوقت الذي دب فيه اليأس في الجميع من عدم امكانية توفير الطاقة الكهربائية بعد مضي اكثر من تسع سنين على التغيير السياسي في العراق ، تستمر وزارة الكهرباء وقبلها مسؤولون رفيعو المستوى في السلطة التنفيذية باطلاق الوعود الرنانة التي بلغت حد أن يتحول العراق الى مصدر للطاقة الكهربائية ، ولا اعلم انهم يعلمون او لا يعلمون ان تلك الوعود لم تعد تنطلي على المستهلك البسيط ، واصبح الجميع يتجه الى البدائل في وزارة جديدة ان جاز لي التعبير ، أطلق عليها وزارة المولدات ، فهي التي تضطلع حالياً بمهام سد النقص الكبير الحاصل في الطاقة سواء للاستهلاك المنزلي او للاستهلاك الآخر بجميع انواعه .

وما يدمي القلوب ان الحديث أصبح بالارقام والاحصائيات غير الدقيقة ملمحاً بارزاً في وسائل الاعلام ، وعلى طريقة (اكذب.. اكذب.. حتى يصدقك الاخرون) ، وهذا ما فعله المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء ليلة الاول من أمس من على قناة الحرة في النشرة الاخبارية الرئيسة لها ، حيث قال ان مجموع ما صرف لوزارة الكهرباء حوالي ٢٧ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الان ومن ضمنها الموازنات التشغيلية ، وحسناً فعل النائب عبد الحسين عبطان عندما فند هذا الادعاء من قبل المتحدث باسم وزارة الكهرباء ، واعطى ارقاما حقيقية من الموازنات السنوية الماضية وهي ما مقداره ٣٧ مليار دولار ليس من ضمنها الموازنات التشغيلية.

وان هذه الارقام الكبيرة من التخصيصات المالية في ظل النقص الحاد من الطاقة الكهربائية والوعود الفارغة للمسؤولين هي صورة المشهد الحالي للكهرباء ، ولا تحتاج الى تلميع أو مغالاة من قبل المتحدث الرسمي للوزارة العتيدة وبهذه الصورة المشوشة امام الرأي العام ، حيث كان الاجدى به ان يضع الحقائق كما هي من دون زيادة او نقصان ، الامر الذي يتطلب ان يعاد النظر في التصريحات او عدم السماح لمثل هكذا متحدثين بالتشويش على الرأي العام سعياً لارضاء المسؤول على طريقة الاعلام الموجه العقيم.

ولأن الطاقة الكهربائية تلامس حياة المستهلكين جميعاً كما تدخل كمحرك اساسي للقطاع الاقتصادي والخدمي، فإنها وبدون ادنى شك اصبحت مثار اهتمام ومتابعة الجميع من حيث الوعود ومستويات الانجاز وحالات الفساد المالي والاداري التي اعترت مسيرة هذا القطاع ، ولم تعد حالات التلميع والتزويق تنطلي على الجمهور، لان مشكلة الكهرباء اصبحت مستديمة وبحاجة الى سحر ساحر لحلها .

ولكن يبقى المستهلك البسيط هو الذي يتحمل وزر النقص الشديد في الطاقة مستأنساً بالوعود الكثيرة التي كانت بمثابة وعود انتخابية قبيل الانتخابات ، واصبحت امنيات ضالة بعدها ، بل محض اكذوبة

خطط لإنشاء أربعة مصاف للنفط

□ بغداد /المدى

كشف المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد عن نية الوزارة لوضع خطط جديدة لإنشاء (٤) مصاف استثمارية متطورة تنتج المشتقات النفطية وفق المواصفات العالمية. وقال جهاد في اتصال هاتفي مع المدى : إن وزارة النفط ستضع خططا لإنشاء (٤) مصاف متطورة تنتج مشتقات النفط طبق المواصفات العالمية، وهي مصفى ذي قار بطاقة (٣٠٠) الف برميل ومصفى كركوك بطاقة (١٥٠) الف برميل ومصفى كربلاء بطاقة (٢٣٠) الف برميل ومصفى ميسان بطاقة (٢٠٠) الف برميل، وهذه المصافي ستجعل البلد مكتفيا ذاتياً.

واضاف جهاد: أن العراق أعاد تأهيل المصافي القديمة مع وحدات الانتاج بعد عام (٢٠٠٣)، للمساهمة في زيادة المشتقات النفطية، خاصة مادة البانزين والكاز، كما تم بناء مصاف صغيرة بطاقة (٣٠) الف برميل يوما كمصفى الديوانية والنجف ومصفى حديثة لزيادة الإنتاج. في غضون ذلك ذكر مدير لجنة النزاهة في وزارة النفط حسين البحريني، أن العراق بحاجة الى مصاف جديدة ومتطورة لرفع الطاقة الإنتاجية للنفط الأبيض. وقال البحريني في تصريحات صحفية إن مصافي العراق لا تسد الحاجة المحلية من مشتقات النفط، رغم وجود ثلاثة مصاف رئيسية هي مصفى الدورة (الوسط) ومصفى الشمال (بيجي) ومصفى الجنوب في البصرة. وأضاف: أن العراق بحاجة الى مصاف جديدة لتحسين مستوى الإنتاج ، حيث حصلت في السابق تعديلات حول المصافي فتم نقل أقسام من المصفى الى النجف وميسان والديوانية تنتج (١٠ - ٢٠) برميل تصفية يوميا، ويتم إرجاعها إلى المصفى الذي حوله منه. وأشار الى: وجود شحة في مادة النفط الأبيض ما يجبر الحكومة على استيرادها من دول الجوار لسد الحاجة المحلية.

متخصصون: انخفاض الإنتاج الزراعي في بابل إلى 40 %

□ بابل / المدى

كشف مختصون في محافظة بابل عن انخفاض الإنتاج الزراعي في عموم المحافظة بنسبة ٤٠٪ عما كان عليه قبل عام ٢٠٠٣.

وقال محافظ بابل محمد المسعودي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) ان سبب تدني مستوى الإنتاج الزراعي في المحافظة يعود الى تجاوز محافظتي الديوانية والمثنى على الحصة المائية المخصصة لبابل بالإضافة الى تقليص حصتها من مياه شط الحلة الى(٤٥٪) بعد أن كانت (٥٥٪) ما أثر سلباً على مستوى الزراعة فيها.

واضاف ان من الأسباب الأخرى التي أدت الى تدهور الزراعة في المحافظة هي انحسار مستوى المياه في نهري دجلة والفرات وإغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الزراعية المستوردة من الخضراوات والفواكه وعدم وجود تقنية حديثة لتسويق المحاصيل.

وبين المسعودي ان كل هذه الأسباب وغيرها شكلت تهديداً للمزارعين خاصة في جنوب بابل وأدت الى هجرتهم الريف الى المدينة كما حصل في سبعينات القرن الماضي كاشفا عن تحرك جاد من قبل الحكومة المحلية من خلال عدة لقاءات مع الوزراء المعنيين وحصولها على وعود بتعديل حصة المحافظة من المياه.

اما رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد توما فانه دعا الى ضرورة الاهتمام بالبحوث التي تعد من قبل الجهات البحثية والعلمية سواء في مديرية الزراعة او من قبل جامعة بابل والتي من شأنها رسم خارطة طريق للجهات التنفيذية لتطوير قطاع الزراعة والنهوض بواقعها مؤكدا ضرورة ان تفكر الحكومة بطرق لدعم الفلاحين والمزارعين على غرار تجربة المبادرة الزراعية التي وفرت التمويل المالي من دون ان توفر باقي المستلزمات التي تحتاجها العملية الزراعية. في غضون ذلك عزت نائب رئيس اللجنة الزراعية في مجلس المحافظة سهيلة عباس أسباب تعثر الواقع الزراعي في المحافظة على الرغم من تمتعها بامتيازات وفرة المياه ووجود الأراضي الزراعية الواسعة الى انهيار البنى التحتية للزراعة .

ارض زراعية (أرشيف)

وذكرت ان الزارعة في المحافظة تشكل (٧٠٪) من مجموع القطاعات الاخرى العاملة فيها واستغلال نحو مليون و(٦٠٠) الف دونم من المساحات المزروعة وتنوع المحاصيل الزراعية التي تنتجها وتشمل محاصيل الخضر والحبوب والفاكهة وأنواع التمور فضلاً عن تربية الحيوانات والنحل وكثرة حقول الدواجن في مركز المدينة والاقضية والنواحي التابعة لها.

وأضافت: أن الواقع الزراعي في المحافظة تعثر بحصول تراجع كبير في إنتاج المحاصيل الزراعية والحيوانية ما يوجب اتباع الوسائل العلمية للنهوض بالواقع الزراعي في المحافظة ومنها تهيئة الأراضي الصالحة للزراعة والمباشرة بمشاريع استصلاح الأراضي والعمل بقانون حل الأراضي المثقلة بحقوق تصرفية وإدخال أصناف جديدة من المحاصيل تتناسب وطبيعة الأراضي الزراعية في المحافظة وتوفير الأسمدة الكيمياوية بمختلف أنواعها ولجميع المواسم فضلاً عن الإسراع بمنح القروض للمزارعين وبفوائد ميسرة لتمكينهم من إقامة المشاريع الزراعية والحيوانية وتحسين دخولهم وتوفير الآلات الزراعية وباسعار مدعومة لمساعدتهم على القيام بالعمليات الزراعية بشكل صحيح وبتكاليف قليلة. الى ذلك اكد مدير زراعة المحافظة حسين حسوني ان مديريته وبالتنسيق مع وزارة الزراعة تعمل على النهوض بالواقع الزراعي وبعدة اتجاهات مثل تفعيل المبادرة الزراعية لتشجيع الفلاحين على الإنتاج ترافقها جهود حثيثة تتعلق بتثقيف الفلاحين بطرق الري الحديثة وكيفية التعامل مع أصناف البذور التي توفر إنتاجية اعلى وقبل كل ذلك إعادة ثقة الفلاح والمزارع بنفسه كي يتخلى عن افكاره النمطية المتعلقة بفشل العملية الزراعية في العراق وبالتالي عودته الى أرضه التي هجرها.

وأضاف حسوني : ان المديرية تعمل ايضا على التوسع في التجربة الزراعة المغطاة من خلال اعتماد البيوت البلاستيكية وبالذات في منطقة شمال بابل كما أنها تسعى للتوسع ايضا بتجربة القرى النموذجية التي تعتمد الأسس العلمية في الزراعة بالاستفادة من خبرات فنية وأكاديمية متخصصة تشرف على العملية الزراعية ابتدء من عملية تهيئة الأرض والبذر وانتهاء بعملية جني الثمار والحصاد وحتى التسويق. وذكرت النقابة في دراسة أنجزتها مؤخرا ان في مقدمة الأسباب التي عطلت قطاع الزراعة في المحافظة والتي خفضت الإنتاج الى هذه النسبة المخيبة للامال هو غياب الأبحاث العلمية في مجالي الثروة النباتية والحيوانية ناهيك عن الأسباب الأخرى المتمثلة بقدم التشريعات القانونية المتعلقة بهذا القطاع وغياب الرقابة الحكومية على القائمين والمسؤولين عن العملية الزراعية وتحول معظم الأراضي الزراعية الى وحدات سكنية بعدما أصبحت تكاليف الإنتاج الزراعي كبيرة وعالية مقارنة بالمنتج العربي والأجنبي المتوفر بغزارة في الأسواق. ودعت الدراسة الحكومتين المحلية الى زيادة التعاون مع الباحثين من اجل استثمار الواقع الطبيعي والبشري في المحافظة لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين دخل الفلاح العراقي ورفد المنتج الوطني بزراعة وناتج زراعي عالي الجودة.

استيراد 200 ميغاواط من الكهرباء لمحافظة واسط

□ واسط / المدى

وافقت محافظة واسط على استيراد ٢٠٠ ميغاواط من الكهرباء الإيرانية حصراً للمحافظة حيث تكون حصة ثابتة لها.

وقال الزبيدي بحسب (آكانيوز) إن الحكومة المركزية وافقت على تزويد محافظة واسط بـ ٢٠٠ ميغاواط يتم شراؤها من إيران، "مضيفا أن "هذه الكمية ستكون حصراً لمحافظة واسط، وتكون عن طريق خط الكرخة الذي يقوم بتزويد محافظة ميسان بالكهرباء من إيران ليتم إيصالها الى محافظة واسط كحصة ثابتة يومياً عن طريق الشبكة الوطنية".

واضاف أن هذه الكمية ستحسن واقع الكهرباء في المحافظة، لاسيما مع وجود نقص كبير في إمدادات التيار الكهربائي المجهز من قبل مركز السيطرة الوطني الى المحافظة، مشيراً الى أن الحصة الجديدة لواسط سيتم ربطها بالشبكة في غضون الأيام القليلة المقبلة وبالتالي ستشهد المحافظة تحسناً ملحوظاً في الطاقة المجهزة لها".

ويقول المختصون في قطاع الكهرباء في واسط أن المحافظة تحتاج في الظروف الاعتيادية الى ٥٤٠ ميغاواط فيما تتراوح الطاقة المجهزة لها حالياً بين ١٢٠و ١٥٠ ميغاواط كحد أعلى .

يذكر أن خط الكرخة الإيراني يتكون من جزأين، الأول من الجانب العراقي ويتضمن تنفيذ ونصب ١٦١ برجا داخل الأراضي العراقية، فيما يقع الجزء الثاني في الجانب الإيراني ويتضمن أيضا نصب عدد من الأبراج ليتم فيما بعد تسليك الخطوط الناقلة للتيار الكهربائي".

وكانت الملاكات الهندسية والفنية في مديرية مشاريع نقل الطاقة الكهربائية باشرت مطلع شباط من العام الماضي بمد خط كرخة – عمارة الكهربائي الذي سيجهز الشبكة الوطنية بـ (٢٠٠) ميغاواط كمرحلة أولى لتصل الى ٤٠٠ ميغاواط وفق العقد المبرم بين الحكومتين العراقية والإيرانية.